



Arab Organisation for Human Rights in the UK
المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا

12

العدد الثاني عشر

2017



تقرير رصد انتهاكات حقوق الإنسان

في مصر

من الأول من يناير/كانون ثاني 2017 وحتى آخر ديسمبر / كانون أول 2017

تقرير رصد

انتهاكات حقوق الإنسان

في مصر

العدد الثاني عشر

في الفترة من الأول من يناير/كانون ثاني 2017 وحتى آخر ديسمبر/كانون أول 2017



الفهرس

4	ملخص تنفيذي
8	مقدمة
10	آلية رصد وجمع البيانات
11	القتل خارج إطار القانون
12	قتلى جراء العنف الأمني
13	قتلى ومتوفون داخل مقر الاحتجاز المصرية
14	قتلى عمليات التصفية الجسدية
15	تنفيذ أحكام إعدام مسيسة
16	قتلى في ظروف ملتبسة
17	الاعتقال التعسفي
20	إهدار الحق في المحاكمة العادلة
23	آثار العمليات الأمنية في سيناء
24	الخلاصة والتوصيات



ملخص تنفيذي

خلال العام 2017، فترة عمل هذا التقرير، في الفترة منذ الأول من يناير/كانون الثاني 2017 وحتى آخر ديسمبر/كانون الأول 2017 لم تتغير حالة الانهيار التام في حالة حقوق الإنسان في مصر، حيث استمرت السلطات المصرية في ذات المسار التقليدي المبني على القمع وانتهاج كافة ألوان الانتهاكات الحقوقية على مختلف الأصعدة.

بحسب عملية الرصد لحالات القتل خارج إطار القانون فقد بلغ عدد القتلى خلال فترة رصد هذا التقرير 208 شخصاً.

سقط هذا العدد من القتلى في مختلف المحافظات المصرية عدا سيناء التي يرد رصدها مستقلاً، قتل هؤلاء الأشخاص جراء أسباب متعددة ما بين متوفون داخل مقر الاحتجاز المختلفة جراء التعذيب والإهمال الطبي المتعمد وسوء أوضاع الاحتجاز، وقتلى عمليات التصفية الجسدية المباشرة التي قامت بها القوات الأمنية أثناء عمليات ضبطهم، أو قام بها بعض أفراد الأمن بعد نشوب مشادات كلامية بينهم وبين أحد المواطنين، بالإضافة إلى 15 شخصاً تم إعدامهم خارج إطار القانون، كما شمل هذا العدد شخصاً قُتل على يد القوات الأمنية أثناء اعتدائها على أهالي جزيرة الوراق في أزمتها الأخيرة.

هذا بالإضافة إلى مقتل 107 شخصاً في ظروف ملتبسة حيث ادعت وزارة الداخلية وفاتهم أثناء إلقاء القبض عليهم بينما حاولوا الهرب أثناء إلقاء القبض عليهم أو بادروا القوات الأمنية بإطلاق النار عليها، في حين لم تفتح تحقيقات قضائية جادة في تلك الأحداث مما يجعلها محل شك خاصة في ظل تفشي سياسة التصفية الجسدية خارج إطار القانون على يد قوات الأمن المصري.

وفقاً لعمليات رصد كمي لحالات الاعتقال على خلفية سياسية بلغ عدد الذين تعرضوا للاعتقال التعسفي خلال العام 2017- 2998 شخصاً، بينهم 80 قاصراً



و50 امرأة، حيث تم اعتقال 891 شخصاً خلال الربع الأول، كما تم اعتقال 769 شخصاً خلال شهر الربع الثاني، بينما اعتقل 801 شخصاً خلال الربع الثالث، و537 شخصاً خلال الربع الأخير.

وكعادة السلطات الأمنية في مصر فقد تعرض معظم هؤلاء المعتقلون للاختفاء القسري لمدة تزيد عن 24 ساعة على الأقل، بينما استمر تعريض بعضهم للاختفاء القسري حتى الآن، ووفق شكاوى تلقتها المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا فقد قامت مئات الأسر بإرسال العديد من التلغرافات والبلاغات للنائب العام ووزير الداخلية مطالبين إياهم بإجلاء مصير ذويهم، إلا أنه لم يتم البت في تلك البلاغات، وبلغ عدد المختفين قسرياً خلال فترة رصد التقرير وفقاً للشكاوى التي تلقتها المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا بهذا الصدد 1116 شخصاً على الأقل أي ما يعادل 37.2% من إجمالي عدد المعتقلين، منهم 266 شخصاً خلال الربع الأول، و350 شخصاً خلال الربع الثاني، و309 شخصاً خلال الربع الثالث، و191 شخصاً خلال الربع الأخير.

الربع الثالث من العام 2017 شهد قيام الجهات الأمنية المصرية بشن حملة اعتقالات واسعة في صفوف طلاب جامعيين من تركستان الشرقية (الأويغوريين)، والمتواجدين بمصر بغرض الدراسة في جامعة الأزهر، والذين قُدرت أعدادهم بنحو 80 طالباً، ومن ثم قامت القوات باقتيادهم إلى مقر احتجاج مجهولة لمدة يومين تقريباً، دون تمكينهم من التواصل مع المحامين أو عرضهم على أي جهة قضائية أو إخطارهم بسبب اعتقالهم، قبل أن يتم الإفصاح عن مكانهم، وجاءت تلك الاعتقالات بعد مرور أقل من شهر على زيارة نائب وزير الأمن الصيني القاهرة، والذي طالب خلالها السلطات المصرية بتسليم الطلاب الأويغور للصين.

وفق عملية رصد كمي لجلسات محاكمات المعتقلين على خلفية القضايا المتعلقة بمعارضة السلطات خلال العام 2017، تبين صدور أحكاماً قضائية في 419 قضية معارضة للسلطات أمام دوائر جنح وجنايات مدنية وعسكرية، حيث تم الحكم في 354 قضية مدنية، بينما تم الحكم في 65 قضية عسكرية.



وبلغ عدد الأشخاص الذين شملتهم تلك المحاكمات 7010 شخصاً، منهم 36 قاصراً، تم تبرئة 1802 من هؤلاء المحكومين، أي 25.7% من إجمالي عددهم الكلي، منهم 221 تم تبرئتهم من قضايا عسكرية، بينما حُكم على 5208 بأحكام إدانة مختلفة، أي بنسبة 74.3%، منهم 1621 حوكموا بأحكام إدانة مختلفة أمام دوائر عسكرية.

كما تم الحكم بالسجن المؤبد على 1634 شخصاً، وتم الحكم بالسجن المشدد أكثر من 5 سنوات على 1603 شخصاً، بينما تم الحكم بالسجن من 3 سنوات وحتى 5 سنوات على 1002 شخصاً، وصدرت أحكاماً بالحبس من شهر وحتى أقل من 3 سنوات في حق 779 شخصاً، بالإضافة إلى التصديق على الحكم بإعدام 170 شخصاً من أصل 961 شخصاً تم تصديق حكم الإعدام عليهم على خلفية اتهامهم في قضايا معارضة منذ أحداث الثالث من يوليو/تموز 2013، بالإضافة إلى 20 شخصاً حكم عليهم بالغرامة المالية،

وفق لعملية رصد كمي لآثار عمليات الجيش الأمنية في سيناء خلال العام 2017، ووفق عملية رصد كمي لكافة التصريحات والبيانات الرسمية الصادرة عن القوات المسلحة المصرية، وما تم رصده من قبل نشطاء ذوي مصداقية فقد بلغ عدد القتلى من المدنيين 522، منهم 482 شخصاً قتلوا نتيجة مواجهات أمنية، والبقية قتلوا بصورة عشوائية.

أما عدد المعتقلين في سيناء أثناء فترة الرصد، فقد بلغ 755 شخصاً، منهم 171 أعلن المتحدث الرسمي للقوات المسلحة المصرية أنهم مطلوبون أمنياً، بينما تم اعتقال 584 شخصاً بدعوى الاشتباه.

كما لم تسلم الممتلكات الخاصة بأهل سيناء من منازل ومزارع وعربات ودراجات بخارية من التدمير والتخريب دون فتح تحقيق واحد في تلك العمليات، ودون تعويض للمتضررين، حيث تم الإعلان عن حرق 416 دراجة بخارية و299 عربية خلال فترة رصد التقرير، كما تم الإعلان عن حرق وتدمير مئات العيش الخاصة



بأهالي محافظة سيناء، حيث بلغ عدد العرش التي تم حرقها وتدميرها خلال فترة عمل هذا التقرير 239 عشة، و32 منزل، هذا بالإضافة إلى تجريف 12 مزرعة.

من خلال واقع رصد انتهاكات السلطات المصرية لحقوق الإنسان خلال فترة عمل التقرير فإن حالة الانحدار التي تعاني منها منظومة حقوق الإنسان في مصر مازالت على ذات النسق دون أي تحسن يذكر مما يدعو المجتمع الدولي للتخلي بالقدر اللازم من المسؤولية الأخلاقية أمام هذا الكم المفزع من الانتهاكات واستمرار النظام المصري على ذات النهج القمعي والإهدار الكامل لحقوق الإنسان، فالتعامي الدولي عن تلك الجرائم يجعل كافة المعاهدات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان دون أدنى قيمة في ظل تجاهلها من قبل الدول الأعضاء مقابل مصالح سياسية رخيصة.



مقدمة

خلال فترة عمل هذا التقرير، في الفترة منذ الأول من يناير/كانون الثاني 2017 وحتى آخر ديسمبر/كانون الأول 2017 لم تتغير حالة الانهيار التام في حالة حقوق الإنسان في مصر، حيث استمرت السلطات المصرية في ذات المسار التقليدي المبني على القمع وانتهاج كافة ألوان الانتهاكات الحقوقية على مختلف الأصعدة، وتم ذلك في ظل خطاب إعلامي مليء بالكراهية والعنف ضد المعارضين شنته وسائل إعلام تابعة أو داعمة للنظام منذ إطاحة الجيش بالرئيس المصري محمد مرسي في الثالث من يوليو/تموز 2013، حيث تم تصوير مسألة حقوق الإنسان كنوع من الترف الفكري والشعارات الفارغة التي لا تصب إلا في تعويق الاستقرار وتعطيل الأمن.

عمليات القتل خارج إطار القانون استمرت على ذات النسق فارتفعت أعداد القتلى جراء التعذيب والإهمال الطبي داخل السجون ومقار الاحتجاز المصرية، واستمرت عمليات التصفية الجسدية لمعارضين أثناء ثم اختلاق روايات كاذبة حول مقتلهم.

لم تتوقف كذلك عمليات الاعتقال التعسفي والمصحوبة غالبا بتعريض المحتجزين للتعذيب الممنهج والاختفاء القسري وشهدت أعداد من تعرضوا للاعتقال ارتفاعا ملحوظا وفي المقابل استمر انكار النظام لوجود أي معتقل رأي داخل مصر بعد وصم كافة المعارضين بالإرهاب والباس قضايهم لبوسا جنائيا وفق قوانين معيبة سنها ذات النظام.

القضاء المصري شارك في مسيرة القمع بإصدار مئات الأحكام القضائية القاسية التي تصل إلى الإعدام والسجن المؤبد بحق الآلاف في ظل إهدار تام لحقهم في المحاكمة العادلة.



وفي سيناء استمرت الدولة المصرية في نزع كافة الحقوق عن السكان حيث استمرت عمليات القتل الممنهج لمواطنين بشكل عشوائي جراء استمرار الجيش المصري في عملياته العسكرية باستخدام الأسلحة الأكثر فتكا والأقل دقة ووصم منات القتلى بالإرهاب دون أن يُفتح تحقيق واحد في تلك العمليات، ليصبح كافة مواطني سيناء دون تمييز عرضة للقتل العشوائي، وعرضة لهدم منازلهم، إضافة لعمليات الاعتقال التعسفي والتعريض للاختفاء القسري بدعوى الاشتباه دون أي فرصة للانتصاف القانوني أو التمتع بحقوق المحاكمة العادلة الأولية لكافة السكان.

لم تشهد فترة الرصد منذ الأول من يوليو/تموز 2017 وحتى سبتمبر/أيلول 2017 أي تقدم أو محاولة جادة من قبل السلطات المصرية لتغيير سياساتها القمعية أو مراجعة ممارساتها، في ظل صمت دولي كامل، وتفشي لظاهرة الإفلات التام من العقاب.

الاستمرار في عملية رصد انتهاكات حقوق الإنسان في مصر أمر صعب، في ظل ندرة المعلومات وحالة الخوف المبررة التي يعيشها الضحايا أو ذويهم، بالإضافة إلى حرص النظام المصري على إظهار صورة مكذوبة ومشوهة لحقيقة ما يجري في مصر مدعوما بألة إعلامية واسعة الانتشار، ليصبح أي نشاط حقوقي أو إعلامي خارجا عن رواية النظام جريمة في نظر القانون المصري بحسب قانون الإرهاب المصري الجديد.

إلا أن إظهار الحقيقة وإجلائها وفق معايير مهنية ومحايدة، بات أمرا لازما ليصب ذلك في صالح إيضاح الحقيقة للرأي العام في داخل مصر وخارجها ولوضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته الأخلاقية والقانونية بشكل واضح، والعمل الجاد على إنهاء سياسية الإفلات من العقاب خاصة.

يرصد التقرير بشكل كمي أبرز انتهاكات حقوق الإنسان خلال العام 2017، ويشير إلى إجمالي تلك الانتهاكات ليكمل ما تم رصده في 11 تقرير مماثل سابق كي يكون مادة جاهزة للتوثيق والبحث والتحرك القانوني من قبل الجهات والمؤسسات الحقوقية المهتمة بالشأن المصري.



آلية رصد وجمع البيانات

تم الاعتماد في عملية التوثيق وجمع المعلومات على الحصر الكمي لتصريحات المسؤولين بالدولة من خلال عملية رصد كمي لكافة التصريحات والبيانات الصادرة عن مسؤولين بالدولة المصرية والتي تم الإعلان عنها تباعا خلال العام 2017، منذ الأول من يناير/كانون الثاني 2017 وحتى آخر ديسمبر/كانون الأول 2017.

كما اعتمد التقرير على كافة المعلومات التي جمعتها المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا خلال رصدها للأحداث في مصر بشكل يومي من خلال باحثين ميدانيين وعدد من النشطاء والمحامين والصحفيين المدافعين عن حقوق الإنسان في مصر، وكذلك من نتاج بحث عشرات الشكاوى التي وردت إلى المنظمة بعد التأكد من صحتها، ومن ثم تم جدولة تلك البيانات وتقسيمها تقسيما نوعيا وزمنيا.

وتجدر الإشارة إلى أن الأعداد المرصودة في التقرير قد لا تشكل إلا حجم الانتهاكات التي تمكن الباحثون من رصدها بحسب المعايير المعتبرة في جمع البيانات دون أن تعبر بالضرورة عن حقيقة أو حجم الانتهاكات في مصر خلال فترة الرصد.

تم تجنب أي إحصاءات لا تعتمد على مصدر موثوق وكذلك تم إهدار كافة البيانات التي لم تتوافر معها المعلومات الكافية إلا تلك التي وردت في التصريحات والبيانات الرسمية للدولة وقد تم رصد حصيلة تلك التصريحات بشكل كمي بعيدا عما حوته من اتهامات أو ادعاءات لم تعتمد على أدلة أو شواهد منطقية، ليكون التقرير على نفس النهج الذي اتبعته المنظمة في الأعداد السابقة في الإصدارات السابقة الربع سنوية.



القتل خارج إطار القانون

بحسب عملية الرصد لحالات القتل خارج إطار القانون فقد وصل عدد القتلى خلال فترة الرصد المشار إليها 208 شخصاً.

سقط هذا الكم من القتلى في مختلف المحافظات المصرية عدا سيناء التي سيفرد لها باباً مستقلاً في هذا التقرير، وقتل هؤلاء الأشخاص جراء أسباب متعددة ما بين متوفون داخل مقر الاحتجاز المختلفة، جراء التعذيب والإهمال الطبي المتعمد وسوء أوضاع الاحتجاز، وقتلى عمليات التصفية الجسدية المباشرة التي قامت بها القوات الأمنية أثناء عمليات ضبطهم، أو قام بها بعض أفراد الأمن بعد نشوب مشادات كلامية بينهم وبين أحد المواطنين، بالإضافة إلى 15 شخصاً تم إعدامهم خارج إطار القانون، كما شمل هذا العدد شخصاً قُتل على يد القوات الأمنية أثناء اعتدائها على أهالي جزيرة الوراق في أزمتها الأخيرة.

هذا بالإضافة إلى مقتل 107 شخصاً في ظروف ملتبسة حيث ادعت وزارة الداخلية وفاتهم أثناء إلقاء القبض عليهم بينما حاولوا الهرب أثناء إلقاء القبض عليهم أو بادروا القوات الأمنية بإطلاق النار عليها، في حين لم تفتح تحقيقات قضائية جادة في تلك الأحداث مما يجعلها محل شك خاصة في ظل تفشي سياسة التصفية الجسدية خارج إطار القانون على يد قوات الأمن المصري.



قتلى جراء العنف الأمني

شهد هذا العام، وتحديداً في الربع الثالث، سقوط مواطناً واحداً جراء العنف الأمني على تجمعات احتجاجية للمدنيين، ويُدعى سيد طفشان (26 عاماً)، وذلك بتاريخ 16 يوليو/تموز 2017، حيث قامت القوات الأمنية بالاعتداء على بعض أهالي الجزيرة إثر احتجاجات غاضبة من جانب الأهالي على اعتزام القوات الأمنية تنفيذ قرارات إزالة لبعض المنازل بحجة أنها مخالفة أو مبنية على أراضي الدولة، ما نتج عنه مقتل المذكور.

وكانت قوات أمنية قد قامت بمحاصرة الجزيرة في الثامنة من صباح ذلك اليوم ومداهمتها بصحبة عدد من المسؤولين بالدولة كمحافظ الجزيرة اللواء كمال الدالي ونائبي المحافظ اللواء علاء العراس واللواء أسامة شمعة، لتنفيذ عدد من قرارات الإزالة لمنازل مواطنين بالجزيرة، وعندما شرعوا في تنفيذ قرارات الإزالة تجمهر الأهالي في محاولة لمنع القوات من تنفيذ قرارات الإزالة، فقامت قوات الأمن بإطلاق الخرطوش وقنابل الغاز المسيل للدموع بكثافة على المحتجين، ما أسفر عنه مقتل المواطن سيد طفشان (26 عاماً) بأكثر من 50 طلقة خرطوش في صدره ووجهه وبطنه، وإصابة العشرات من الأهالي.

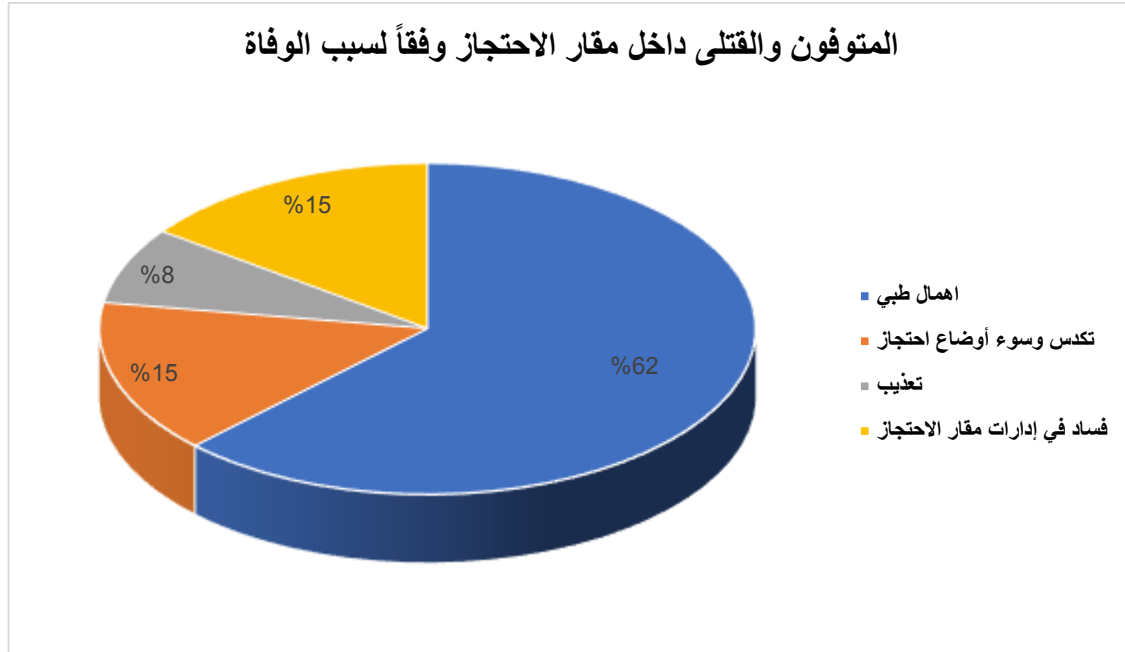




قتلى ومتوفون داخل مقار الاحتجاز المصرية

خلال فترة عمل التقرير قضى 120 محتجزاً داخل مقار الاحتجاز المصرية المختلفة، منهم 9 محتجزين قتلوا جراء التعذيب على أيدي بعض أفراد الأمن داخل مقار احتجازهم، و75 محتجزاً توفوا نتيجة حرمانهم من الرعاية الطبية المناسبة في ظل ظروف وأوضاع احتجاز سيئة وغير آدمية، كما توفي 18 محتجزاً بسبب الاختناق والتكدس وسوء أوضاع الاحتجاز، بالإضافة إلى 18 آخرين توفوا بسبب الفساد المتفشي في إدارات مقار الاحتجاز، والذي أدى إلى وفاة بعضهم نتيجة تناول جرعات زائدة من المواد المخدرة أو الانتحار شنقاً، أو نشوب شجار بالأسلحة الحادة فيما بينهم.

كما يوضح الرسم التالي نسبة المتوفين داخل مقار الاحتجاز وفقاً لأسباب الوفاة:





قتلى عمليات التصفية الجسدية

شهد هذا العام تصاعداً كبيراً في عمليات التصفية الجسدية للمعارضين، حيث بلغ عدد من تم توثيق مقتلهم بالتصفية الجسدية المباشرة 72 شخصاً، منهم 71 شخصاً قتلوا أثناء عملية ضبطهم حيث كانوا مطلوبين على خلفية قضايا متعلقة بمعارضة السلطات، وتوافرت أدلة واضحة في تلك الحالات تؤكد كذب رواية السلطة حول مقتلهم حيث ادعت أنها تمت خلال عمليات اشتباك مسلح، وتؤكد أن عمليات قتلهم تمت خارج إطار القانون، هذا بالإضافة إلى مقتل شخصاً واحداً بعد نشوب مشادة كلامية بينه وبين أحد أفراد الأمن وذلك خلال الربع الثاني من العام 2017.





تنفيذ أحكام إعدام مسيسة

بتاريخ 26 ديسمبر/كانون الأول تم تنفيذ حكم الإعدام بحق 15 مدنياً بعد استنفادهم كافة طرق الطعن المقررة وهم (أحمد عزمي حسن محمد عبده، عبد الرحمن سلامة سالم سلامة أبو عيطة، علاء كامل سليم سلامة، ومسعد حمدان سالم سلامة، وموسى محمد عمر حراز، وحليم عواد سليمان، وابراهيم سالم حماد محمد السماعنة، واسماعيل عبد الله حمدان فيشاوي، وحسن سلامة جمعه مسلم، ودهب عواد سليمان، ويوسف عياد سليمان عواد، ومحمد عايش غنام، وسلامة صابر سليم سلامة، وفؤاد سلامة جمعة، محمد سلامة طلال سليمان، أحمد سلامة طلال سليمان)، وذلك بعد رفض الطعون المقدمة منهم في القضية رقم 45 لسنة 2013 جنایات عسكرية جزئي شمال سيناء، والمقيدة برقم 411 لسنة 2013 جنایات عسكرية كلي الإسماعيلية، في 13 نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، وذلك بعد تثبيت أحكام الإعدام الصادرة حضورياً بحقهم في 16 يونيو/حزيران 2015، لتصبح أحكام الإعدام باتة بحقهم، على خلفية اتهامهم بقتل والشروع في قتل بعض ضباط وجنود من القوات المسلحة المصرية في كمين الصفا3 وحيازة أسلحة وذخائر في الفترة من 15 أغسطس/آب 2013، وحتى 9 ديسمبر/كانون الأول 2013.



قتلى في ظروف ملتبسة

في الفترة من أول يناير/كانون الثاني 2017 وحتى آخر ديسمبر/كانون الأول 2017 تعرض 107 معارضاً للقتل في ظروف ملتبسة دون أن تتوفر أي أدلة يمكن من خلالها الوقوف على طبيعة تلك الوقائع، حيث ادعت الداخلية كالعادة وفاتهم أثناء تنفيذهم لبعض العمليات الإرهابية، وفي ظل امتهان وزارة الداخلية لعمليات التصفية الجسدية، تظل هذه الوقائع بحاجة إلى استقصاء وتحري محايد للوقوف على حقيقة ما حدث، كي لا تمر جريمة بهذه الخطورة دون تحقيق أو محاسبه لمرتكبها، ليسجل هذا الربع بهذا العدد أكبر عدد من القتلى بهذه الطريقة، منذ انتهاء القوات الأمنية في مصر هذا النهج في التعامل مع المعارضين.





الاعتقال التعسفي

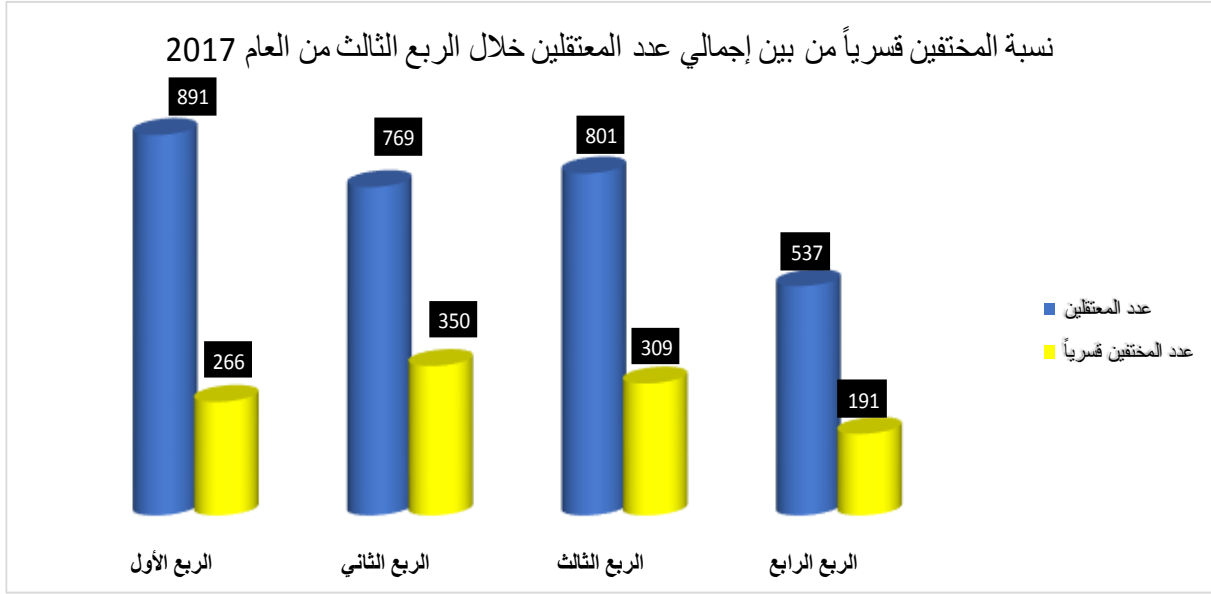
وفقاً لعمليات رصد كمي لحالات الاعتقال على خلفية سياسية بلغ عدد الذين تعرضوا للاعتقال التعسفي خلال العام 2017- 2998 شخصاً، بينهم 80 قاصراً و50 امرأة، حيث تم اعتقال 891 شخصاً خلال الربع الأول، كما تم اعتقال 769 شخصاً خلال شهر الربع الثاني، بينما اعتقل 801 شخصاً خلال الربع الثالث، و537 شخصاً خلال الربع الأخير، ويذكر أن هذا العدد هو عدد من تعرضوا لعمليات اعتقال فعلا، ولا يشمل المطلوبين أمنيا الذين شملتهم محاضر اتهام أو أدينوا بأحكام قضائية دون أن يتعرضوا للاعتقال.

وكعادة السلطات الأمنية في مصر فقد تعرض معظم هؤلاء المعتقلون للاختفاء القسري لمدة تزيد عن 24 ساعة على الأقل، بينما استمر تعريض بعضهم للاختفاء القسري حتى الآن، ووفق شكاوى تلقتها المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا فقد قامت مئات الأسر بإرسال العديد من التلغرافات والبلاغات للنائب العام ووزير الداخلية مطالبين إياهم بإجلاء مصير ذويهم، إلا أنه لم يتم البت في تلك البلاغات، وبلغ عدد المختفين قسريا خلال فترة رصد التقرير وفقا للشكاوى التي تلقتها المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا بهذا الصدد 1116 شخصاً على الأقل أي ما يعادل 37.2% من إجمالي عدد المعتقلين، منهم 266 شخصاً خلال الربع الأول، و350 شخصاً خلال الربع الثاني، و309 شخصاً خلال الربع الثالث، و191 شخصاً خلال الربع الأخير.

كما أكدت شهادات محامو بعض المعتقلين تعرض موكلهم للتعذيب لإجبارهم على الاعتراف بتهم لم يقوموا بارتكابها، وأكدوا استمرار تجاهل النيابة العامة أثناء التحقيقات شكاوى المعتقلين حول تعرضهم للتعذيب ورفض وكلاء النيابة عرض أولئك المتهمين على الطب الشرعي لإثبات التعذيب، ورفضها كذلك فتح أي تحقيق في تلك الجرائم.



وفيما يلي رسماً بيانياً يوضح نسبة المعتقلين قسرياً من بين إجمالي عدد المعتقلين خلال العام 2017 وفقاً لكل ربع سنوي:



اعتقال طلاب أويفوريين لأسباب عرقية وسياسية:

لم تقف الاعتقالات التعسفية التي قامت بها أجهزة الأمن المصرية عند صفوف المعارضين وحسب، بل تخطتها وقامت بشن حملة اعتقالات واسعة في صفوف طلاب جامعيين من تركستان الشرقية (الأويغوريين)، والمتواجدين بمصر بغرض الدراسة في جامعة الأزهر، والذين قُدرت أعدادهم بنحو 80 طالباً، ومن ثم قامت القوات باقتيادهم إلى مقر احتجاج مجهولة لمدة يومين تقريباً، دون تمكينهم من التواصل مع المحامين أو عرضهم على أي جهة قضائية أو إخطارهم بسبب اعتقالهم، وتبين فيما بعد وجودهم في أقسام شرطة بمدينة نصر، ومن هناك تم ترحيلهم إلى مجمع التحرير ومنه إلى قسم شرطة المقطم، ثم قسم شرطة الخليفة، مع استمرار حرمانهم من الزيارة أو التواصل مع المحامين.



حملة الاعتقالات تلك أتت بعد مرور أقل من شهر على زيارة نائب وزير الأمن الصيني القاهرة، وتوقيع اتفاق مشترك لمكافحة الإرهاب والتنظيمات المتطرفة مع وزير الداخلية المصري، بالإضافة إلى أن السلطات الصينية قد طالبت في أوقات سابقة الطلاب الأويغوريين بإنهاء دراستهم في الأزهر والعودة إلى تركستان، مع التهديد باعتقال ذويهم المقيمين في تركستان حال امتناعهم عن تنفيذ ذلك القرار، كما سبق أن طالبت الحكومة الصينية حكومات الدول الإسلامية بتسليم أي مواطن أويغوري يعيش على أرضها بحجة أنهم مطلوبين أمنياً.





إهدار الحق في المحاكمة العادلة

وفق عملية رصد كمي لجلسات محاكمات المعتقلين على خلفية القضايا المتعلقة بمعارضة السلطات خلال العام 2017، تبين صدور أحكاماً قضائية في 419 قضية معارضة للسلطات أمام دوائر جنح وجنايات مدنية وعسكرية، حيث تم الحكم في 354 قضية مدنية، بينما تم الحكم في 65 قضية عسكرية.

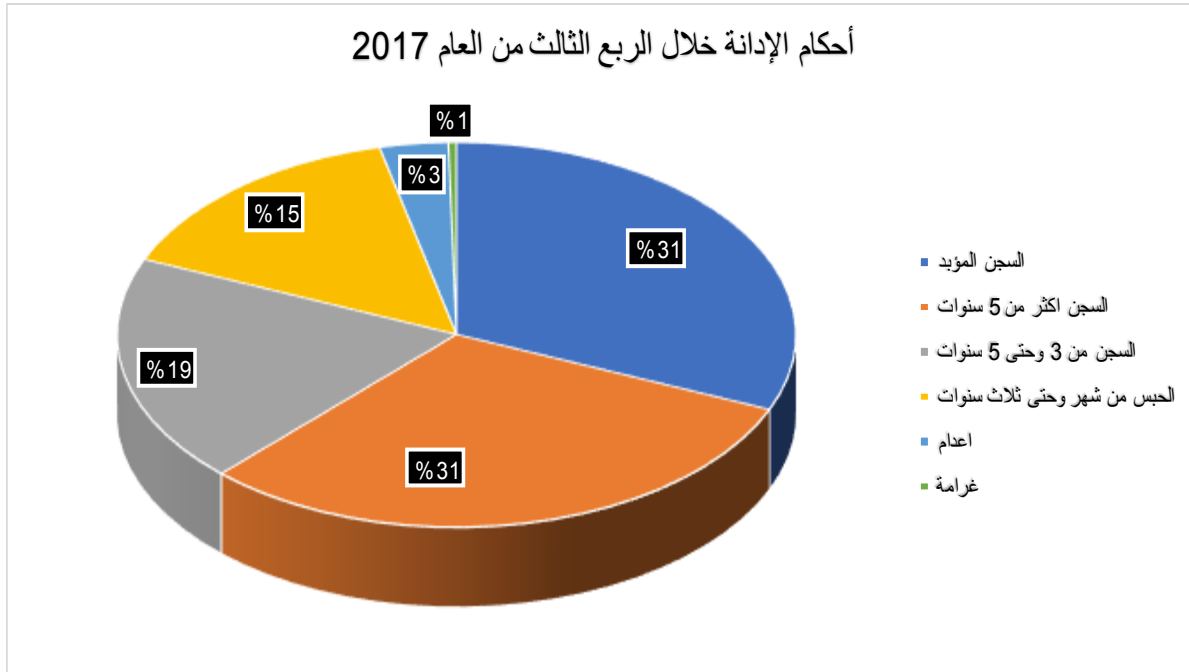
وبلغ عدد الأشخاص الذين شملتهم تلك المحاكمات 7010 شخصاً، منهم 36 قاصراً، وقد تم تبرئة 1802 من هؤلاء المحكومين، أي 25.7 % من إجمالي عددهم الكلي، منهم 221 تم تبرئتهم من قضايا عسكرية، بينما حُكم على 5208 بأحكام إدانة مختلفة، أي بنسبة 74.3 %، منهم 1621 حوكموا بأحكام إدانة مختلفة أمام دوائر عسكرية.





ووزعت أحكام الإدانة كالتالي:

تم الحكم بالسجن المؤبد على 1634 شخصاً، وتم الحكم بالسجن المشدد أكثر من 5 سنوات على 1603 شخصاً، بينما تم الحكم بالسجن من 3 سنوات وحتى 5 سنوات على 1002 شخصاً، وصدرت أحكاماً بالحبس من شهر وحتى أقل من 3 سنوات في حق 779 شخصاً، بالإضافة إلى التصديق على الحكم بإعدام 170 شخصاً من أصل 961 شخصاً تم تصديق حكم الإعدام عليهم على خلفية اتهامهم في قضايا معارضة منذ أحداث الثالث من يوليو/تموز 2013، بالإضافة إلى 20 شخصاً حكم عليهم بالغرامة المالية، وفيما يلي رسماً بيانياً يوضح النسب المئوية لأحكام الإدانة التي صدرت خلال العام 2017:





ومن الجدير بالذكر أنه خلال تلك الفترة صدرت قرارات إحالة للمفتي لأخذ الرأي الشرعي في إعدامهم، من دوائر مدنية وعسكرية بحق 176 متهماً في 8 قضايا، بينهم 3 قضايا عسكرية. على صعيد آخر صدرت أحكاماً من محاكم النقض المختلفة في 47 قضية معارضة، 2 منهم كانتا أمام دوائر عسكرية، وقد تم رفض الطعون المقدمة في 36 قضية منهم 7 قضايا تم تثبيت أحكام الإعدام بحق المتهمين على خلفيتها، وقد تم تنفيذ حكم الإعدام في 15 متهماً على خلفية إحدى تلك القضايا بالفعل.

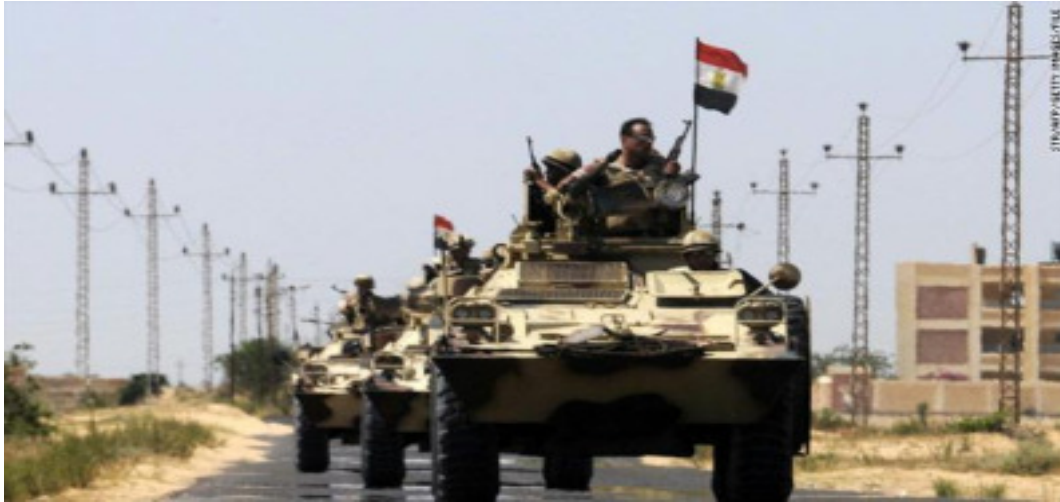


آثار العمليات الأمنية في سيناء

وفق لعملية رصد كمي لآثار عمليات الجيش الأمنية في سيناء خلال فترة الرصد منذ بداية العام 2017 وحتى آخر العام، ووفق عملية رصد كمي لكافة التصريحات والبيانات الرسمية الصادرة عن القوات المسلحة المصرية، وما تم رصده من قبل نشطاء ذوي مصداقية فقد بلغ عدد القتلى من المدنيين 522، منهم 482 شخصاً قتلوا نتيجة مواجهات أمنية، والبقية قتلوا بصورة عشوائية.

أما عدد المعتقلين في سيناء أثناء فترة الرصد، فقد بلغ 755 شخصاً، منهم 171 أعلن المتحدث الرسمي للقوات المسلحة المصرية أنهم مطلوبون أمنياً، بينما تم اعتقال 584 شخصاً بدعوى الاشتباه.

لم تسلم الممتلكات الخاصة بأهل سيناء من منازل ومزارع وعربات ودراجات بخارية من التدمير والتخريب دون فتح تحقيق واحد في تلك العمليات، ودون تعويض للمتضررين، حيث تم الإعلان عن حرق 416 دراجة بخارية و299 عربة خلال فترة رصد التقرير، كما تم الإعلان عن حرق وتدمير مئات العتاش الخاصة بأهالي محافظة سيناء، حيث بلغ عدد العتاش التي تم حرقها وتدميرها خلال فترة عمل هذا التقرير 239 عتشة، و32 منزل، هذا بالإضافة إلى تجريف 12 مزرعة.





الخلاصة والتوصيات

- من خلال واقع رصد انتهاكات السلطات المصرية لحقوق الإنسان خلال فترة عمل التقرير في العام 2017 فإن حالة الانحدار التي تعاني منها منظومة حقوق الإنسان في مصر مازالت على ذات النسق دون أي تحسن يذكر.
- عمليات القتل التي تنتهجها السلطات المصرية سواء بالتصفية الجسدية أو التعذيب أو جراء الإهمال الطبي المتعمد وسوء أوضاع الاحتجاز، بلغت من الاستمرارية والانتشار ما يرسخ الاتهامات الموجهة للسلطات المصرية أن تلك الانتهاكات هي نتاج إرادة سياسية ومنهج مُستقر عليه لدى تلك السلطات باستخدام أجهزتها الأمنية، في ظل تواطؤ كامل من قبل السلطة القضائية والنيابة العامة والذيان يوفران مناخاً آمناً لمرتكبي تلك الجرائم ويضمنان إفلات مرتكبي تلك الانتهاكات من العقاب.
- التوسع في عمليات الاعتقال التعسفي بسبب الرأي السياسي وتلفيق اتهامات جنائية للمعارضين، وقيام النيابة العامة بإصدار قرارات بالحبس الاحتياطي دون توافر أي مبررات قانونية في ظل التكديس الذي تعاني منه مقار الاحتجاز المصرية، بالإضافة إلى ما تمارسه السلطات المصرية من عمليات اختفاء قسري وتعذيب لأغلب المحتجزين، يضاعف من خطورة تلك الجريمة ويحولها إلى جريمة قتل بطيء.
- ماكينة المحاكمات الجماعية المدنية والعسكرية مازالت مستمرة في مصر في ظل تسييس كامل للسلطة القضائية التي تنتظر القضايا المتعلقة بمعارضة السلطات، ومازالت تلك السلطات ماضية في إصدار أحكام قاسية بحق المئات تصل إلى الإعدام وتنفيذ بعض تلك الأحكام بالفعل دون أي تقدم يُذكر في ملف العدالة في مصر.
- تنفيذ حكم الإعدام بحق 15 مدنياً بعد استفادهم كافة طرق الطعن المقررة، هي جريمة قتل عمدي مع سبق الإصرار ارتكبتها تلك السلطات مروراً بأروقة المحاكم العسكرية.



- ارتفاع أعداد القتلى والمصابين والمعتقلين في سيناء بالإضافة إلى الخسائر المادية الجسيمة التي يتكبدها المواطنين المقيمين بها تؤكد أن أهالي سيناء محرمون تمامًا من حماية الدولة ولا تتوافر لهم أي سبل للانتصاف القانوني أو وقف الانتهاكات بحقهم في ظل استتار الأجهزة الأمنية خلف مبرر محاربة الإرهاب خاصة مع عدم خضوع عمليات الجيش المصري لأية رقابة محلية أو دولية، مما يعطي الأجهزة الأمنية الضوء الأخضر لارتكاب المزيد من الجرائم.
- المجتمع الدولي مدعو للتخلي بالقدر اللازم من المسؤولية الأخلاقية أمام هذا الكم المفزع من الانتهاكات واستمرار النظام المصري على ذات النهج القمعي والإهدار الكامل لحقوق الإنسان، فالتعامي الدولي عن تلك الجرائم يجعل كافة المعاهدات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان دون أدنى قيمة في ظل تجاهلها من قبل الدول الأعضاء مقابل مصالح سياسية رخيصة.